AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
العدد سبعة وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيلول – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

"قياس أثر مساهمة القطاع الخاص على الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة 2000-2021"

إعداد الباحثان:

د. خالد زكي الديب

أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد، جامعة الملك عبدالعزيز

أحمد فلاح سليمان الجهني

طالب ماجستير في قسم الاقتصاد، جامعة الملك عبدالعزيز

العدد سبعة وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيلول – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الملخص:

هدفت الدراسة الى قياس أثر مساهمة القطاع الخاص على الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2021)، ولذلك عن طريق منهجين الوصفي التحليلي، والمنهج القياسي.

استخدمت الدراسة في النموذج القياسي منهجية (أردل) وكان المتغير التابع هو الناتج المحلي الاجمالي وذلك تعبير عن البعد الاقتصادي. أما المتغيرات المستقلة كانت الانفاق الاستهلاكي وإجمالي تكوين رأس المال الثابت، وسعر الفائدة؛ وتم التوصل من خلال الاختبارات القياسية الى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغير نمو الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع ومؤشرات مساهمة القطاع الخاص المتمثلة (نمو الانفاق الاستهلاكي، ونمو اجمالي تكوين رأس المال للقطاع الخاص، ونمو سعر الفائدة)؛ أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وأن أثر كل من نمو الانفاق الاستهلاكي ونمو سعر الفائدة على نمو الناتج المحلي الاجمالي طردي ومعنوي. وأما متغير النمو الاجمالي لتكوين رأس المال للقطاع الخاص له أثر طردي، ولكنه غير معنوي على المتغير التابع وهو نمو الناتج المحلي الإجمالي، توصلت الدراسة بأن القطاع الخاص السعودي ما يزال يتأثر بالقطاع النفطي ويعتبر مشاركته في الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة العربية السعودية أقل مقارنة بباقي دول العالم.

الكلمات المفتاحية: الناتج المحلي الإجمالي، النمو الاقتصادي، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، القطاع النفطي، القطاع الخاص، المملكة العربية السعودية.

1- تمهيد:

خلال العقود الماضية كان الاقتصاد السعودي وما زال يعتمد بشكل أساسي على مورد واحد وهو النفط، والمحرك الرئيس في النمو والتوظيف، وتشكل ميزانية الحكومة إلى عهد قريب 90% من الإيرادات نفطية. ولم تنجح محاولات التحرر الاقتصادي من النفط خلال السنوات الماضية، بل ومع انخفاض الشديد الذي حصل في أسعار النفط خلال الفترة الماضية، خاصة في (عام 2014) وظهور عجز كبير في الميزانية برزت رؤية 2030 إلى السطح وكان جوهرها وأساسها تنويع مصادر الدخل، واقتصاد مستدام يعتمد على أكثر من مورد وفتح مجالات لم يعهدها الاقتصاد من قبل. مثل قطاع التعدين، وقطاع السياحة، وقطاع التقني، وقطاع الخدمات اللوجستية، وإنشاء مدن جديدة، لم يعهدها الاقتصاد السعودي من قبل. مثل مدينة نيوم، ومدن رياضية وسياحية، مثل القدية، وأمالا ومشروع البحر الأحمر. واهتمت رؤية 2030 بالاستثمار الأجنبي ومشاركته في الناتج المحلي الإجمالي إلى 15% وتخفيض معدل البطالة إلى 7% أو أقل من ذلك. ومشاركة المرأة في سوق العمل، وزيادة الصادرات غير النفطية إلى 50% من الناتج المحلي الإجمالي خلال 2030 وتنويع الصادرات السعودية. بدل ما كان سلعة واحدة مؤثر في ميزان المدفوعات يكون أكثر من سلعة. ونمو اقتصادي مستدام غير معتمد على سعر البترول. اهتمت الرؤية 2030 بمساهمة القطاع الخاص من 40% الى 65% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030 ومساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الاجمالي إلى 35% ومما لا شك فيه بأن اقتصاديات الدول المتقدمة معتمدة بشكل كبير على القطاع الخاص وهو المحرك الرئيس في النمو الاقتصادي المستدام وهو الموظف الأول، وهذا ما تطمح إليه رؤية المملكة 2030. عكس اقتصاديات الدول النامية فمحرك النمو في هذه الاقتصاديات القطاع العام وبشكل أكثر تحديداً القطاع النفطي وتكون العلاقة بين النمو في هذه الاقتصاديات مرتبطة بشكل كبير في سعر البترول، وفي ظل التحرر الاقتصادي وخصخصة القطاعات الاقتصادية والشركات الحكومية الكبيرة، والحراك الاقتصادي الكبير الحاصل واهتمام رؤية المملكة 2030 في القطاع الخاص من تسهيل أعماله ليكون المحرك الأول والرئيس في النمو، والتوظف، والمشاركة الإيجابية في ميزان المدفوعات. هنا

يبرز أهمية القطاع الخاص: دوره في ظل التحول الاقتصادي الذي تشهده المملكة والرؤية الطموحة من تنويع الصادرات، وتخفيض معدل البطالة، وزيادة النمو الاقتصادي، ومشاركة القطاع الخاص في هذا النمو، وهذا ما يبرر موضوع وجوهر البحث.

2- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع من اهتمام رؤية المملكة 2030 في القطاع الخاص ليكون المحرك الأول في النمو والتوظيف ومن استيعاب الخريجين من المدارس، المعاهد، الجامعات، ومشاركته في الناتج المحلي الإجمالي من 40% الى 65% (خلال 2030) ليكون قطاع خاص قوي اقتصادياً، ومساهمته بشكل أكبر في الناتج المحلي الاجمالي.

3- مشكلة الدراسة:

يعتبر القطاع الخاص وخاصة في الدول المصدرة للبترول قطاع غير فعال في النمو الاقتصاد ومشاركته قليلة بالناتج المحلي الاجمالي. عكس القطاع الخاص في الدول المتقدمة يعتبر مشاركته فعالة جدا في الناتج المحلي الاجمالي والموظف الاول في هذه الدول، ومما لا شك فيه بأن القطاع الخاص في السعودية معتمد بشكل كبير على القطاع العام والدولة هي المحركة الاول لهذا القطاع. من هنا تبرز مشكلة البحث في ظل اهتمام رؤية 2030 بأن يكون القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية المحرك الأول للتنمية والموظف الأول لخريجين المدارس والجامعات وأن يكون مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة أعلى وسوف نناقش مشكلة الدراسة على **شكل أسئلة لما لها من أهمية في الموضوع:**

أ- ما هي مشاكل القطاع الخاص، وما هي نوع التحديات الذي يواجها، وكيف حلها؟
ب- ما هو دور القطاع الخاص في النمو الاقتصادية؟
ت- هل يمكن للقطاع الخاص إحداث ودفع عجلة النمو الاقتصادي؟
ث- هل يمكن للقطاع الخاص تخفيض معدل البطالة الى هدف الرؤية، وما هو حجم الاستيعاب للقطاع؟

4- فرضية الدراسة:

تتمثل في اختبار صحة الفرضية التالية:

"**هناك دور إيجابي للقطاع الخاص في زيادة معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية**".

5-المنهجية المعتمدة بالبحث:

المنهج الوصفي التحليلي: لما له من أهمية في دراسة الوضع الاقتصادي، وإعطاء تصور كامل عن النمو الاقتصادي، والقطاع الخاص؛ والناتج المحلي الإجمالي باستخدام البيانات التاريخية، واخضاعها للدراسة الدقيقة التحليلية مع البيانات الكمية والجداول والمنحنيات.

المنهج القياسي: منهج مهم في البحوث الاقتصادية وتعتمد على دراسة مجموعة من المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، **ويعتبر GDP كمتغير التابع**، أما المتغيرات المستقلة تمثل **INVESTMكمتغير** مستقل ويعبر عن تكوين رأس المال الخاص كمقياس لحجم الاستمارات

في القطاع الخاص، **CONSUM** الانفاق الاستهلاكي الخاص بمثابة أحد عوامل النمو الاقتصاد السعودي، وسعر الفائدة الحقيقي **real interest rate** كمثابة متغير مستقل ويعتمد عليه القطاع الخاص في الاقتراض.

GDP = INVESTM+ CONSUM+ REAL INTEREST RATE

المتغير التابع:

(GDP) يعبر عن الناتج المحلي الإجمالي

المتغيرات المستقلة:

(INVESTM): يعبر عن اجمالي تكوين رأس المال في القطاع الخاص.

(CONSUM): يعبر عن الانفاق الاستهلاكي.

(REAL INTEREST RATE): يعبر عن سعر الفائدة الحقيقي.

6- حدود الدراسة:

سيتم تناول موضوع البحث في ضوء الحدود التالية:

- **يتحدد الإطار الزمني:** ستتم الدراسة خلال الفترة (2000- 2021)
- **الإطار المكاني:** الدراسة تقتصر على المملكة العربية السعودية.
- **حدود موضوعية:** قياس أثر مساهمة القطاع الخاص على الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة العربية السعودية.

7- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى قياس أثر مساهمة القطاع الخاص على الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2021) وهذا الهدف يكمن في هدف رؤية المملكة العربية السعودية 2030 من تمكين القطاع الخاص ومشاركته الفعالة بالناتج المحلي الإجمالي والخروج من هذه الدراسة بتوصيات ونتائج تكون معينه في رسم السياسات الاقتصادية للقطاع الخاص، وزيادة مشاركته في الناتج المحلي الإجمالي، وأن يكون الموظف الأول لطالبي العمل ودفع عملية النمو الاقتصادي.

8- الدراسات السابقة:

- **الدراسة الأولى: (حياة: 2016)**[1]:

بعنوان: "**دراسة دور القطاع الخاص في التنمية بالدول النامية وتحديداً حالة الجزائر**" أستخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وأعتمد على بيانات من عام 2000 الى 2013 من حصة القطاع العام والخاص من الإنتاج الداخلي الخام، وهدفت الدراسة

[1] زارع بن حياة، دور القطاع الخاص في التنمية بالدول النامية: (الجزائر: بحث كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة باجي مختار عنابة 2016).

إلى تحديد دور القطاع الخاص في التنمية، وسبل تفعيل نشاطه، وما مدى مساهمته في التنمية بالجزائر، وما مدى تحقيق النمو الاقتصادي، والحد من الفقر، وما هي آليات تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية. وتعمق الباحث في هذه الآليات من توفير إطار ملائم ومحفز للأعمال وإطار التشريعي، والقانوني المحفز، إلى جانب ذلك توصل الباحث إلى أن تطوير أسواق رؤوس الأموال يساهم في توفير التمويل سواء كان محلي أو خارجي سواء كان تمويل بالدين أو الأسهم وتلخصت الدراسة الى ضرورة توفير المناخ الملائم والمحفز على القيام بالاستثمارات وضرورة التنسيق بين القطاع العام والخاص وإحداث شراكة اقتصادية.

- **الدراسة الثانية: (جودي، رابية 2016)**[2]:

بعنوان "**دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل الانفتاح الاقتصادي في الجزائر**"، واستخدم الباحث في ضوء دراسته منهجين المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الإحصائي، وكانت حدود الدراسة الزمنية 1990 –2016 وتم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول الفصل الأول، كانت عن اطار نظري للدراسة وتناول الباحث أهم المفاهيم الاقتصادية والتنمية، الفصل الثاني كانت عبار عن اطار قانوني حول المؤسسات القطاع الخاص في الجزائر ونظام اقتصاد السوق، الفصل الثالث تناول الباحث تأثير القطاع الخاص على الاداء التنموي في الجزائر، وتم التوصل الباحث الى نتائج من أهمها أن القطاع الخاص دورا مهما في التنمية الاقتصادية، واسترض الباحث مختلف المساهمات التي كان له دور فيها كخلق الوظائف، وتدني معدلات البطالة؛ وقد توصل الباحث الى المشكلات التي واجهت القطاع الخاص مثل، البيروقراطية لما لها دور في عرقلة القطاع الخاص للنجاح.

- **الدراسة الثالثة (بودخدخ، 2011)**[3]:

بعنوان "دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري، والتحضير لمرحلة ما بعد البترول". تناولت الدراسة عن دور القطاع الخاص الفعال في التنمية الاقتصادية، ومساهمته في رفع معدل النمو، والحد من البطالة. تطرقت الدراسة الى وضع استراتيجية لتطوير القطاع الخاص، بسبب دوره المهم في النمو والحد من البطالة، وتركزت الإستراتيجية على ثلاثة محاور رئيسية: 1. تحسين وضعية مناخ الأعمال، وهذا يساعد على النشاط الاستثماري ومن الواجب العمل على توفير بيئة مساعدة ومحفزة على هذا النشاط. 2. توفير التمويل اللازم وهو العمل على وضع الآليات التي تسمح بتوفير التمويل الذي يعتبر بمثابة المحرك الرئيس لنشاط القطاع الخاص. 3.الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام وهذا ما ينعكس على التكامل وعدم مزاحمة القطاع الخاص وبذلك يتوفر فرص أعلى للقطاع الخاص ويعود النفع للنشاط الاقتصادي.

[2] ليليا جودي، فريال رابية، دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل الانفتاح الاقتصادي دراسة حالة الجزائر.(1990– 2016) رسالة ماجستير جامعة مولود معمري– كلية الحقوق والعلوم السياسية.

[3] كريم بودخدخ ، مسعود بودخدخ (2011) ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الاول بعنوان: دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل الجزائر.

- **الدراسة الرابعة (سعود، شفان2019)[4]:**

بعنوان "أثر تنويع نشاط القطاعات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في العراق من سنة 1980 –2017"

استخدم الباحث في ضوء دراسته منهجين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي، وذكرت الدراسة على ضعف الهيكلي الاقتصادي للعراق باعتماده على مورد واحد وهو النفط الذي يهيمن على الناتج المحلي الاجمالي وآثاره على النمو، وذكرت الدراسة على أهمية تنويع الاقتصادي باعتماد على استراتيجية فعالة للتنويع التي تساهم في تحقيق النمو ورفع المساهمة للقطاع الاخرى غير النفطية، واستنتجت الدراسة الى ان الاقتصاد العراقي يعاني من هيكلية بسبب الاعتماد المفرط على النفط، ولم تمتلك الحكومة العراقية الى رؤية واضحة لتنويع الاقتصادي نتيجة ضعف الارادة وأن القطاع السياحي تأثيره ضعيف بالناتج المحلي الإجمالي بالرغم من وجود المقومات السياحية للنهوض في القطاع، وأن القطاع النفطي هو القطاع الرئيس في الاقتصاد العراقي، وأقترح الباحث باستخدام الايرادات النفطية لتنمية القطاعات الاقتصادية الاخرى والعمل على تطوير الصناعات التحويلية من خلال تبني استراتيجيات فعالة لتشجيع القطاع الخاص ودعم وتطوير القطاع السياحي.

- **الدراسة الخامسة (علياء، علي، احمد 2017)[5]:**

بعنوان **"اصلاح وتنمية قدرات القطاع الخاص أداة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي"**

دور القطاع الخاص في النمو والتنمية الاقتصادية في العراق وهدفت الدارسة الى أهمية اصلاح القطاع الخاص وتنميته في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، واعتمد الباحث منهج التحليلي الوصفي والقياسي في هذه الدراسة وذكرت الدراسة أسباب الرجوع الى القطاع الخاص، منها اسباب سياسية وادارية والاقتصادية وانسانية، والتحديات التي تواجه القطاع الخاص منها تحديات مالية، وغير مالية واستنتجت الدراسة الى خلق حافز عند المواطنين لتوجه الى القطاع الخاص وتشجيع القطاع الى انشاء ايرادات جديده واعطاء المجال للقطاع الخاص بكافة المجالات والعمل بقانون تقاعد القطاع الخاص مثلما موجود في القطاع العام.

المحور النظري للدراسة:

9- تمهيد:

القطاع الخاص له أهمية بالغة في الحياة الاقتصادية وحتى الاجتماعية من إنتاج وتقديم خدمات وتوظيف للأفراد، وله أهمية أخرى في الاقتصاد الكلي وهي التنمية الاقتصادية ومساهمته الإيجابي في الناتج المحلي الإجمالي، ولهذا يأتي الدور المهم للقطاع الخاص بعد القطاع العام والاهتمام فيه. وفي أغلب دول العالم المتقدمة القطاع الخاص المشارك الرئيس في الناتج المحلي الإجمالي، والموظف

[4] صبر سعود غالي ، سعيد شفان جمال حمه ،(2019) أثر تنويع نشاط القطاعات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة من(1980–2017) ، قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة السليمانية العراق.

[5] الزوكوش علياء حسين، علي عبد الله، كاظم احمد بحث (2017) اصلاح وتنمية قدرات القطاع الخاص أداة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادي، السنة الخامسة عشر/ العدد الثلاثون والخمسون.

العدد سبعة وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيلول – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الأول للعاطلين ومن هنا يأتي أهمية هذا القطاع وتنميته وسوف نتطرق الى مفهوم القطاع الخاص ومدى وأهميته وأهدافه والنظريات الاقتصادية.

- **ماذا يقصد الناتج المحلي الإجمالي؟**

الناتج المحلي الإجمالي يطلق عليه اختصاراً **GDP**، وهو الأداة الأكثر استخداماً في قياس حجم اقتصاد بلد ما. والناتج الإجمالي Gross Domestic Product **عبارة عن القيمة السوقية لكل السلع والخدمات النهائية محلياً** (داخل دولة ما)، أي **يتم إنتاجها داخل الدولة خلال فترة زمنية محددة**، يمكن القول إنها أيضاً كل ما ينتج من قبل الأفراد والشركات داخل الدولة.

الناتج المحلي الإجمالي هو: مجموع القيم النقدية للسلع والخدمات المنتجة المملوكة لسكان دولة معينة خلال فترة زمنية معينة (غالبا سنة) بأسعارها السوقية.[6]

الناتج القومي الإجمالي هو: قيمة السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة (اتفق الدارسين على أن تكون عام كامل).[7]

- **أهمية الناتج المحلي الإجمالي:**

بساعد الناتج المحلي الاجمالي على قياس مستوى معيشة الشخص في الدولة، بمعنى آخر، الناتج المحلي الإجمالي هو مقياس للأداء الاقتصادي. كلما ارتفع معدل الناتج المحلي الإجمالي، زاد الحجم الكلي للاقتصاد وزاد إجمالي الدخل. في النهاية، قابلته زيادة في الدخل الشخصي. ويقيس الناتج مستوى النشاط الاقتصادي ككل هل هو في حال نمو او في حال انكماش ويعطي تصور كامل عن حالة الاقتصاد ومقارنته بباقي دول العالم ويساعد متخذي السياسات الاقتصادي على اتخاذ القرار السليم للاقتصاد.

10- نشأة مفهوم الناتج المحلي الإجمالي:

تم تطوير هذا المؤشر لأول مره بالشكل الذي نعرفه اليوم على يد الاقتصادي (Simon Kuznets) في عام 1934 في تقرير قدم للكونجرس الأمريكي استهدف تقدير الإنتاج الامريكي من كافة السلع والخدمات، بحيث يعبر هذا المؤشر عن مستوى الأداء الاقتصادي الذي تشهده دولة ما، فيرتفع في أوقات الرخاء ويتراجع في أوقات الركود.

- **المدرسة الكلاسيكية:**

تتضمن معطيات النظرية التي تقوم عليها المدرسة الكلاسيكية والتي تفسر كيفية عمل النظام الاقتصادي الحر وفق مجموعة من الفرضيات وهي:

[6] د. احمد بامخرمة، د. محمود العصيمي (1427) "المساعد في مبادئ الاقتصاد الكلي"، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية الطبعة الثالثة ص15

[7] [7] د. فاروق خطيب، د. عبد العزيز دياب، (2015) "دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، خوارزم العلمية الطبعة الأولى

- **توافر الحرية الاقتصادية وعدم التدخل الحكومي.**
- **سيادة نظرية التوافق الاجتماعي.**
- **تحقيق المنافسة الكاملة، وآلية جهاز الثمن.**
- **توازن النشاط الاقتصادي.**
- **وجود حافز الربح عند المنتجين.**
- **تحليل الظواهر والاحداث على المدى الطويل.**

تأسيسا على ذلك اعتقد الاقتصاديون الكلاسيك ولفترة طويلة من الزمن أن النظام الرأسمالي قادر على تحقيق التوظف الكامل.

وكانت النظرية الكلاسيكية تقول:

- من غير المحتمل حدوث قصور في الطلب الكلي او الانفاق.
- حتى لو حدث قصور في الانفاق فإن التعديل يكون تلقائيا في الأسعار والأجور يحدث ليمنع انخفاض الانفاق الكلي من ان يؤدي الى انخفاض **الناتج الحقيقي والتوظف والدخل.**

وتقوم فكرة **النظرية الكلاسيكية** بأن الأسعار والأجور مرنة سواء بالزيادة او النقصان.

وتتركز النظرية الكلاسيكية على عدة فرضيات:

توافر شروط المنافسة الكاملة في اسواق السلع والخدمات.

مرونة الأسعار والأجور.

عدم استحالة حدوث عجز في الطلب، والاعتقاد مبني على ايمانهم بقانون ساي نسبة الى الاقتصادي الفرنسي جان باتست ساي، ومضمونه ان عملية انتاج السلع تولد قدرا من الدخل يعادل تماما قيمة السلع المنتجة، اي قدر من الناتج انما يولد تلقائيا المال الكافي لسحب هذا الناتج وينص القانون باختصار **كل عرض يخلق الطلب عليه every supplu creates its own** وتتمثل القوة الدافعة للنظام في تحقيق المصلحة لكل المنتجين والمستهلكين على حد سواء، وتستمد اساس تحليلها الاقتصادي من اسلوب التوازن الجزئي وليس الكلي.

المدرسة الكينزية:

انتقد عدد من الاقتصاديين النظرية الكلاسيكية للتوظف بعد الحدوث الكساد الكبير عام 1936 وأحدث كينز ثورة كبيرة في الفكرة الاقتصادي فيما يتعلق بمشكلة البطالة، وترى النظرية الحديثة ان النظام الاقتصاد الرأسمالي لا يعمل وفق الميكانيكية القادرة على ضمان تحقق التوظف الكامل، والاقتصاد القومي قد يصل الى التوازن في الناتج القومي رغم وجود بطالة كبيره، او تضخم شديد، وحالة التوظف الكامل والمصحوب باستقرار نسبي في الأسعار وهي حالة عرضية وليست دائمة التحقق.

برى كينز **عدم ارتباط خطط الادخار بخطط الاستثمار**، والتزامن بين خطط القطاع العائلية فيما يتعلق بالادخار مع خطط قطاع الأعمال أو المنتجين فيما يتعلق بالاستثمار.

النظرية الكينزية تقول بأن ادخار أكثر معناه استهلاك أقل؛ وبالتالي طلب أقل على مختلف السلع والخدمات المقدمة. فلا يمكن التوقع بأن **يتوسع رجال الأعمال في استثماراتهم في الوقت الذي ينكمش فيه الطلب على المنتجات**. فالفكرة أن كلا من الادخار والاستثمار يتمان بواسطة فريقين مختلفين ولدوافع مختلفة.

- **مدرسة شيكاغو:**

واجهت اقتصاد الدول الغربية خلال السبعينات أزمات اقتصادية جديدة ومختلفة عن سابقتها، أزمة التضخم الركودي الذي صاحبه ارتفاع حاد في الأسعار مع بطالة، وظهر هنا فكر نقدي جديد متمثل في ميلتون فريدمان وفكر مدرسة شيكاغو للتصدي لهذا العائق وحل هذه الازمات.

تخلص النظرية الى تشخيص حالة التضخم على أنها ظاهرة نقدية بحتة؛ ناتجة عن زيادة كمية النقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج وعليه، فالمسؤول عن حالة التضخم هو البنك المركزي؛ نتيجة إفراطه في خلق النقود فهو يتبع سياسة نقدية لا تتصف بالجدارة، ويرى فريدمان معدل تغير عرض النقود مع معدل تغير سرعة دوران النقود يعتبر شرط أساسي لتحقيق استقرار مستوى الدخل النقدي وعلى المستوى العام للأسعار.

11- التطور التاريخي للقطاع الخاص:

في بداية الفكر الاقتصادي ظهر ادم سميث في بداية الربع الاخير من القرن الثامن العشر في كتابه "ثروة الأمم" والذي نادى بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. وان جهاز السوق كفيل بالقيام بالعملية الاقتصادية انتاج، واستهلاك، وتوزيع وأنه يملك القدرة والكفاءة في الأداء.

وفي القرن التاسع عشر جاءت دعوات الشمولية بتدخل الدولة، ثم جاء القرن العشرين ليشهد تجارب النظم التدخلية والشمولية حتى سادت في ذلك الوقت بأن الليبرالية لا يتجاوب مع حقائق العصر، وظهرت ازمة الكساد الكبير عام 1929 وعصفت بكل اعتقادات السوق وحيادية الدولة، وظهر فكري جديد عام 1936 وهي المدرسة الكينزية والذي خالفت الفكر الكلاسيكي، وبدأت الدولة تتدخل في النشاط الاقتصادية، ولقد ادى التوسع الحكومي في النشاط الاقتصادي الى كبر حجم القطاع العام على حساب القطاع الخاص فلجأت كثير من الدول الى الاقتراض، وهذا ادى الى ظهور مشكلة المديونية وهو ما ادى الدولة التفكير في بيع المشروعات العامة الى القطاع الخاص.

وهنا ظهرت أهمية القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتحقيق النمو العالي والتوظيف والكفاءة في الأداء.[8]

[8] ليليا جودي، فريال رابية، (2015) دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل الانفتاح الاقتصادي دراسة حالة رسالة ماجستير جامعة مولود معمري– كلية الحقوق والعلوم السياسية.

12- نظرة صندوق النقد الدولي للقطاع الخاص:

يعتبر صندوق النقد الدولي (IMF) ورديفه البنك الدولي، ان القطاع الخاص يمثل جوهر العملية الاقتصادية والانتاجية وذلك من خلال استراتيجيات تبعد تدخل الدولة في بعض الأنشطة التي لا تلتزم على الدولة القيام بها واحتكارها، وبذلك يكون الادارة العامة للدولة مهتمة بشكل تفصيلي في عمل تنظيم الشركات الخاصة، أو القطاع الخاص.

ويرى صندوق النقد الدولي: أن القطاع الخاص يسهم بالنصيب الأكبر في التدفقات المالية الدولية ومن هنا تبرز أهمية الدور الذي يكمن أن يؤديه القطاع الخاص في المساعدة على تجنب وقوع الأزمات المالية، والعمل على حلها إذا وقعت ويمكن ان يساعد على مواجهة حدوث الأزمات والحد من مدى تقلب التدفقات الخاصة عن طريق تحسين عمليات تقييم المخاطر والدخول في حوار أعمق وأكثر تواترا بين البلدان.[9]

13- مفهوم الإسكوا للقطاع الخاص:

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (Escwa)

هو شريان الحياة للتنمية الاقتصادية ولتوليد فرص عمل مستدامة، فالقطاع الخاص هو كل وحدة قانونية أو غير ذلك سواء كانت شخص مادي أو شخص معنوي، والتي تتمتع باستقلال مالي وإداري في صنع القرار، وتنتج سلع وخدمات تجارية.

1- القطاع الخاص عبارة عن مفهوم وطبيعة مركبة حيث تعبر عن واقع اقتصادي وبشري واجتماعي، فالقطاع الخاص عبارة عن مجموعة من العوامل المنظمة بكيفية تسمح وتبادل السلع والخدمات مع القطاعات الاقتصادية الأخرى.
2- القطاع الخاص عبارة عن خلية اقتصادية، والتي تشكل علاقات وروابط مع قطاعات اقتصادية اخرى وتتداخل معها في مختلف الأسواق.
3- القطاع الخاص هو جميع أشكال المنظمات الاقتصادية المستقلة ماليا، وهي منظمة ومجهزة بكيفية توزيع فيها المهام والمسؤوليات وتختص في إنتاج السلع والخدمات التي يتم بيعا في الأسواق بغرض تحقيق أرباح من وراء ذلك.
4- القطاع الخاص هو عبارة عن خلية اقتصادية سوى كانت فردية أو جماعية والتي تشكل مركزا مستقل ماليا في اتخاذ القرار من حيث إدارة ومراقبة هذا المشروع وتعتمد على شروط التقسيم رأس المال بين الشركاء.

- **تعريف آخر للقطاع الخاص:**

يعرف القطاع الخاص بأنه الذي **يشمل الأنشطة الاقتصادية كلها التي تأخذ مكانها في حيز جغرافي معين باستثناء الأنشطة الحكومية.** او ذلك الجزء من الاقتصاد الذي لا تمتلكه الحكومة، أو مجموعة السلع والخدمات التي ينتجها الأفراد والشركات الخاصة لأغراض الربح.

المؤسسات والشركات التي تديرها الحكومة والتي لا يكون هدفها الوحيد ربح وإنما قد تكون لها أهداف اجتماعية، واقتصادية، غير الربح، فيعبر عنها بالقطاع العام ويشكل الأخير أيضا الانشطة الانتاجية، والتوزيعية، والاستثمارية، كلها التي تقوم بها الحكومة لنفسها أو لمواطنيها على المستوى، وطني، ومحلي، وإقليمي.

[9] اسماعيل على شكر، (2016) مشاريع القطاع الخاص ودورها في الحد من البطالة.

أما مؤسسات ومنظمات القطاع الخاص الخيرية التي لا تعمل لأغراض الربح **فيطلق عليها اسم القطاع التطوعي**. وبذلك يقسم القطاع الخاص اقتصاديا إلى **ثلاث** فئات: **القطاع العائلي ويغطي الاستهلاك والادخار والقطاع الاعمال ويغطي الانتاج والاستثمار وقطاع المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح وإنما تعمل لأغراض إنسانية، واجتماعية، وسياسية، وثقافية.**[10]

ونستنتج من التعاريف السابقة بأن القطاع الخاص كل ما يعمل فيه سواء كان فرد أو أسرة أو جماعة بشرط يكون بعيد عن التدخل الحكومي، ويكون حراً في الأداء ولا تتدخل فيها الدولة، وبهذا يكون القطاع الخاص يعمل في بيئة تسوده المنافسة، والكفاءة العالية في الأداء من ترشيد النفقات، وتحقيق أعلى معدل الربح وله مطلق الحرية في التصرف برأس ماله.

14- خصائص القطاع الخاص:

يتميز القطاع الخاص بعدة خصائص وهذا ما جعلته المساهم الرئيس في التنمية الاقتصادية وتميزه عن القطاع العام ونذكر أمثله من هذه الخصائص:

- يتميز القطاع الخاص بكفاءة عالية مقارنة بالقطاع العام من خلال كفاءة في الإدارة والترشيد بالإنفاق مما يساعد على توفير الأموال.
- يتميز القطاع الخاص بتشغيل الادخار وتحريكه داخله الاقتصاد من خلال القروض المصرفية.
- يتصف القطاع الخاص بإتباع أساليب حديثة في الإدارة واستخدام التقنية.
- القطاع الخاص يساعد على النمو في الناتج المحلي الإجمالي.
- القطاع الخاص يساعد التوظف ويساهم بتخفيض نسبة البطالة.
- يتميز القطاع الخاص بالسرعة والإتقان عكس القطاع العام.
- يساهم القطاع الخاص بالحد من نسبة الفقر من خلال التوظيف والمساهمة.
- يتميز القطاع الخاص في المرونة العالية وعدم وجود البيروقراطية.
- وضوح أهداف القطاع الخاص ورسم الاستراتيجيات لتنفيذها والوصول الى الربح.
- يساهم القطاع الخاص بجلب رأس المال الأجنبي وتوظيفه داخل الاقتصاد مما يخلق فائدة اقتصادية لكلا الأطراف.
- يتميز القطاع الخاص بتوظيف الكفاءة العالية وتدريبهم المستمر.

15- أهمية القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي:

للقطاع الخاص أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية، وله تأثير إيجابي بالناتج المحلي الإجمالي، ومساهمته كبيره في هذا الجانب من خلال الإنتاج والتصدير، وهذا ما ينعكس على النمو الاقتصادي بشكل متسارع ويزيد من حجم الاقتصاد ونلاحظ في أغلب الدول المتقدمة اقتصاديا بأن القطاع الخاص هي المحرك الرئيس في النشاط الاقتصادي وهو الموظف الأول في هذا الجانب بسبب طبيعة هذا القطاع

[10] طلال أبو غزالة وآخرون، (2011) دور القطاع الخاص في مسار التنمية المستدامة وترشيد الحكم في الأقطار العربية، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،)

واستيعابه للعدد كبير من العمالة وخلق الوظائف وهذا ما ينعكس على معدل البطالة ومساهمته في انخفاض هذا المعدل ومن هنا يساهم هذا القطاع إيجابيا في الحياة الاجتماعية، والاقتصادية.

للقطاع الخاص دور آخر غير الدور الإيجابي في التوظف ومساهمته في والناتج المحلي الإجمالي وهو مساهمته في ميزانية الدولة من خلال قنوات الضرائب بأشكالها المختلفة وهذا ما ينعكس على تحسن ميزانية الحكومة وتحسن الانفاق الحكومي بالاقتصاد وينعكس هذا الانفاق الى حجم الطلب داخل الاقتصاد وتنشيط الدورة الحياتية الاقتصادية من خلال تعزيز إنفاق الافراد على الاستهلاك والسلع الأساسية والكمالية ويتعزز الطلب الكلي في الاقتصاد.

أهمية القطاع الخاص كبيره ومتعددة وهذه الأهمية تعكس طبيعة الاقتصاد ومن هنا للقطاع الخاص دور أساسي في جذب استثمارات اجنبية وجذب رؤوس الأموال الى داخل الاقتصاد ومن هذا الدور يتعزز دور الاستثمارات الأجنبية ونقل التقنية والخبرات الى داخل الاقتصاد وهذا النقل يجلب فرص جديدة وخلق وظائف وتعزيز النشاط الاقتصادي داخل الدولة ومن هنا تظهر شركات كبيرة ومتقدمة من داخل الاقتصاد وتساهم هذه الشركات في الناتج المحلي الإجمالي والوظائف وتعزيز الإيرادات الدولة من خلال القنوات الضريبية الذي تفرضها الحكومة على هذه الشركات.

تزايدت أهمية القطاع الخاص في التنمية بكافة وجوهها وعلى وجه التحديد النشاط الاقتصادي داخل الدولة وباتت هذه الأهمية محور جوهر عملية التنمية في كافة دول العالم وأكثر من ذلك أن لا تنمية بدون المشاركة الفاعلة للقطاع الخاص بها.

وتبرز أهمية القطاع الخاص من خلال المساهمة في تحريك وتنشيط، ودفع عجلة الاقتصاد المحلي وذلك من خلال ايجاد زيادة فرص العمل للمواطنين المحليين، والتي لن تؤدي فقط زيادة متداخليهم وتحسين مستوى المعيشة، وتوفير حياة كريمة لهم. بل سوف تؤدي أيضا الى خفض معدلات الفقر، والبطالة، ورفع مستوى الايرادات الضريبية.

كما من شأنها أن تساهم في تخفيض العجز المتفاقم سواء في الموازنة العامة، أو الميزان التجاري، وتخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة، من خلال إعادة توزيع النفقات التشغيلية ومحاولة تقليل تخصيصات الانفاق العام.[11]

ومن أهمية القطاع الخاص تحسين البيئة الاستثمارية، وزيادة مساهمته في تركيب الناتج المحلي الاجمالي، ورفع النمو الاقتصاد في القطاعات الانتاجية والخدماتية.

لهذا فأهمية القطاع الخاص تظهر في العديد من المجالات المختلفة وكما هو المتوقع تأسيس قاعدة الاستثمار الداخلي والخارجي وتطوير الفرص من خلال خلق مشاريع تنموية، حيوية، تعود على الدولة بفوائد اقتصادية واجتماعية وتحسين البيئة الاستثمارية بجذب استثمارات القطاع الخاص، وزيادة مساهمته في تركيب الناتج المحلي، وحفز النمو الاقتصادي في القطاعات الانتاجية والخدماتية.[12]

[11] محمد حسن أل ياسين، (2001)"التخصصية إطارها الفلسفي وتطبيقاتها" مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، عدد4.

[12] خيرة بن عبد العزيز، (2014) الحكم الراشد بين الفكر الغربي والاسلامي–دراسة مقارنة (أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر.

تتزايد أهمية القطاع الخاص في السنوات الأخيرة وهذا الأهمية تكمن بسبب السرعة في التنفيذ، عكس القطاع العام يأخذ وقت أكبر من غيره. والقطاع الخاص يساهم برفع الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير مثل ما هو حاصل في الدول المتقدمة، يكون القطاع الخاص المساهم الأكبر في الناتج. ورفع معدل النمو الاقتصاد الى مستويات مقبولة.

والاهمية الأكثر هو استيعاب القطاع الخاص وخلق فرص عمل جديدة للمقبلين على سوق العمل وهذا يساعد على تخفيض معدل البطالة الى مستويات مقبولة جدا.

16- العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص:

يتطلب التنمية والنمو في القطاع الخاص عوامل عديدة تساعد على نمو القطاع الخاص، وهذه العوامل تحدد مدى سرعة هذا النمو، وبالمثل تستطيع هذه العوامل التأثير بشكل سلبي على نمو القطاع الخاص، ونستعرض أهم هذه العوامل المساعدة في النمو والتنمية في القطاع الخاص.

- **معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:**

يوجد علاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الخاص، وهذا ما يعكس فائدة على الناتج المحلي الإجمالي، ويجذب المستثمرين ويساعد على زيادة معدل النمو الاقتصادي. فكلما زاد الناتج المحلي الإجمالي يشجع المستثمرين ويعطيهم تفاءل للاستثمار داخل الاقتصاد، لأن زيادة الناتج المحلي الإجمالي يزيد معه الطلب الكلي وهذا ما يزيد الإنتاجية داخل الاقتصاد ويساعد المستثمرين في الاستثمار داخل الاقتصاد.

وقد قدم جرتين وفيلانوفا دلائل على ان هناك علاقة موجبة بين معدل النمو الناتج والاستثمار الخاص، وتمتد جذور هذه العلاقة الى نظرية المعجل المرن بافتراض دالة الانتاج تعكس علاقة ثابتة بين مخزون السلع الرأسمالية في الاقتصاد ومستوى الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.[13]

- **القروض المصرفية:**

يوجد علاقة طردية ما بين القروض المصرفية والنمو في القطاع الخاص، فإذا القروض المصرفية كانت ميسرة للقطاع الخاص فإن الشركات سوف تطلب القروض من أجل الاستثمار في داخل الاقتصاد، وهذا ما يشجع الشركات في زيادة استثماراتها في الاقتصاد.

وهذه الاستثمارات سوف ترفع من الناتج المحلي الإجمالي وتخلق وظائف كثيره وتساعد على خفض معدل البطالة الى مستويات متدنية، وتزيد الإنتاجية داخل الاقتصاد، وبذلك يساهم القطاع الخاص بشكل إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي.

[13] د. فريد بشير طاهر، محددات الاستثمار الخاص في المملكة العربية السعودية، مجلة التعاون العدد 51, يونيو 2000

- **سعر الفائدة:**

يسهم سعر الفائدة بالتأثير على القطاع الخاص من خلال الاستثمارات ويشجع الشركات على الاقتراض من المصارف والتوسع في المشاريع، ولذلك وفق النظرية الكينزية والنيو كلاسيك بأن تخفيض سعر الفائدة يشجع على الاستثمار الخاص.

- **الضرائب:**

تؤثر الضرائب سلبا على القطاع الخاص من خلال فرضها على القطاع العائلي أو من خلال فرضها على القطاع الإنتاجي من خلال ضريبة الدخل، فتأثير الضريبة على القطاع العائلي يخفض من دخل الفرد وتخفيض الدخل يساهم بتقليل الانفاق الداخلي على المشتريات وبهذا تتأثر الشركات في مبيعاتها. أما ضريبة على أرباح الشركات فهذا يساهم بتقليل أرباح الشركات وبهذا يتأثر سلبا على الانفاق الاستثماري بسبب تخفيض معدل العائد على الاستثمار مما يساهم بالحد من الانفاق الاستثماري.

فزيادة الضرائب يؤثر سلبا على القطاع الخاص أي الانفاق الاستثماري، وتخفيض الضرائب يساهم بشكل إيجابي على نمو القطاع الخاص وزيادة الانفاق الاستثماري الخاص.

- **الانفاق الحكومي:**

أولا: الانفاق الحكومي وعلاقته بالقطاع الخاص، في اقتصاديات الدول النامية فالإنفاق الحكومي يكون مفيد للقطاع الخاص فكلما زاد الانفاق الحكومي زادت استثمارات القطاع الخاص.

وهذا يعزز الطلب الكلي فكلما زاد الانفاق الحكومي زاد الطلب الكلي، وكلما نقص الانفاق الحكومي بسبب انخفاض إيرادات الدولة سوف ينقص الطلب الكلي، بسبب اعتماد هذه الاقتصاديات على الانفاق الحكومي بشكل كبير.

نستنتج من هذا بأن يوجد علاقة طردية بين الانفاق الحكومي والاستثمارات في القطاع الخاص نظرا لاعتماد هذه الاقتصاديات على الانفاق الحكومي بشكل كبير ولذلك يعزز الطلب الكلي وإذا تعزز الطلب الكلي سوف يؤثر على توقعات القطاع الخاص بالربحية.

ثانيا: الانفاق الحكومي على البنية التحتية مثل الطرق، والسدود، والكهرباء، والمواصلات، وغيرها. فهذه المشاريع يفضل الانفاق عليها من قبل الحكومة ويكون القطاع الخاص منفذ لها نظرا بتكلفة إقامة هذه المشاريع. وهنا يكون دور القطاع الخاص أثر تكاملي.

ثالثا: يرى أخرون أمثال بلاس أن العلاقة بين الانفاق الحكومي والاستثمار الخاص قد تكون علاقة عكسية باعتبار ان الانفاق الحكومي قد يكون منافس للقطاع الخاص على مصادر التمويل عندما يتم تمويل العجز الموازنة العامة بقروض من الجهاز المصرفي.

فالقطاع الخاص يتأثر بشكل كبير بسعر الفائدة وسوف تؤدي السياسات المالية التوسعية المتبعة الى مزاحمة إنفاق القطاع الخاص.

- **سعر الصرف:**

يتأثر الاستثمار الخاص بتقلبات سعر الصرف من العملة الوطنية، فتخفيض سعر الصرف بسبب برامج اصلاحية اقتصادية، وعادة ما تحدث هذه في الدول النامية، يأتي مصحوب بمعدلات التضخم مرتفعة نتيجة زيادة الصادرات وقلة الواردات، وتتحول الانفاق نحو المنتجات الوطنية البديلة عن المنتجات المستوردة.

ويرى **بافي 1986** أن خفض السعر الحقيقي للعملة الوطنية يؤثر على جانب الطلب بتقليص الانفاق نتيجة ارتفاع الاسعار بسبب زيادة أسعار الواردات بالعملة الوطنية وزيادة الصادرات. وبالتالي يؤدي الى نقص الاستثمار الخاص استجابة للنقص في الطلب الكلي.

أما على جانب العرض نتيجة تحول في الانفاق تجاه المنتجات الوطنية فالارتفاع في الاسعار محليا يكون مركزا على اسعار السلع الداخلية في التجارة الدولية.

- **الأنظمة القانونية:**

الانظمة التشريعية تعتبر أحد اهم العناصر الذي ينظر اليها المستثمر، فكلما كانت الاجراءات التنظيمية أكثر تحفيزا كان المستثمرون أكثر انجذابا للاستثمار داخل اقتصاد الدولة، وكلما كان الاجراءات التنظيمية أكثر تعقيدا كان الاستثمار داخل اقتصاد الدولة أقل انجذابا.

نلاحظ بين البيئة القانونية والاستثمار الخاص وجود علاقة طردية بين الانظمة وبين الاستثمار الخاص داخل الاقتصاد وتعتبر البيئة التنظيمية عامل مهم لتنمية القطاع الخاص، فتيسير هذه الانظمة يحفز المستثمرين للاستثمار وهذا يساعد القطاع الخاص على النمو والتنمية وخلق فرص عمل كبيره للمواطنين والمقيمين داخل الدولة.

- **الاستقرار الاقتصادي:**

الاستقرار الاقتصادي له أهمية قصوى على نمو القطاع الخاص وخاصة الاستثمار الخاص، مما لا شك فيه بأن المستثمر سوف ينظر الى نمو الاقتصادي للدولة، وميزان المدفوعات لهذه الدولة، وعرض النقود داخل الاقتصاد، كل هذه العوامل تجذب المستثمرين الى الاستثمار داخل الاقتصاد.

يساعد الاستقرار الاقتصادي على نمو القطاع الخاص وتنميته، فإذا كان اقتصاد الدولة ينمو وميزان المدفوعات متوازن ولا يوجد عجز في الحساب الجاري، فكل هذه العوامل تجذب المستمرين الى الاستثمار داخل الاقتصاد وينمو القطاع الخاص.

نمو القطاع الخاص يساعد على زيادة معدلات النمو الاقتصادي ككل، ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، فكلما زاد الطلب الكلي تزداد إنتاجية الشركات وتزداد ربحهم وهذه العوامل جاذبة للمستثمرين للاستثمار داخل الاقتصاد ويساعد على نمو القطاع الخاص وازدهاره.

- **الاستقرار السياسي:**

يعتبر الاستقرار السياسي مهم لجذب الاستثمارات الى داخل الدولة، فالمستثمرين يهمهم ان تكون الدولة مستقرة سياسية فالاستقرار السياسي والامني عاملان مهمان في الحياة الاقتصادية.

كلما كانت الدولة مستقرة سياسية زادت فرص الاستثمار الداخلي لهذه الدولة، وكلما كان الأجواء السياسية مضطربة لهذه لدولة فالمستثمرين سوف يحجمون الى الدخول بأموالهم، والاستقرار السياسي له دور مهم في القطاع الخاص ونموه وتنميته.

فالاستقرار السياسي يشجع على الاستقطاب الاستثمار الاجنبي والذي يلعب دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية لأي بلد خصوصا الدول النامية، لدرجة أن البعض يشبه بالمحرك الذي يجعل اقتصادية الدول تدور بسرعة أكبر لتحقيق التنمية الاقتصادية، وقد حققت هذه الاستثمارات فوائد مهمة للدول النامية من خلق فرص للشغل وكذلك ارتفاع الصادرات، ونقل التكنولوجيا، والمهارات، وأيضا بناء القدرة الصناعية في الاجل الطويل، وذلك عن طريق الحصول على المعرفة والمهارات واندماجه في الاقتصاد العالمي.[14]

- **الديون الخارجية:**

الديون الخارجية والعجز في ميزان المدفوعات والحساب الجاري سوف يفقد الدولة عدة أمور، أولها التصنيف الائتماني لهذه الدولة، ويفقد الدولة الفرص للاقتراض من الاسواق العالمية، مما يجعل القطاع الخاص صعوبة فالاقتراض وفرص الحصول على التمويل للاستثمار أكثر صعوبة ويزيد تكلفة التمويل على القطاع الخاص. والعكس إذا كانت الديون الخارجية لهذه الدولة أقل وبنسب مقبول والحساب الجاري أكثر استقرار فهذه يجعل فرص التمويل متاحه وأكثر تيسير وتكلفة تمويل أقل، فالعلاقة بين الديون وتكلفة التمويل علاقة طردية فكلما زادت الديون زادت تكلفة التمويل.

المحور الثالث:

17- تمهيد:

الاقتصاد السعودي يعتبر من ضمن الاقتصاديات النامية والريعي، ومعتمد الاقتصاد السعودي على مورد واحد وهو النفط. فالاقتصاد السعودي خلال السنوات الماضية وما زال اعتمادها الكبير على إيرادات النفط لتنشيط الاقتصاد.

ويعتبر الانفاق الحكومي هو المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي والموظف، فمتغير الانفاق الحكومي مهم جدا للاقتصاد السعودي وما يزال. فأغلب الشركات والمشاريع الاقتصادية تعتمد بشكل كبير على الانفاق الحكومي، فكلما زادت إنتاج النفط مع أسعار عالية للبرميل يعتبر محفز جدا للاقتصاد فغالب الشركات فالقطاع الخاص يعتمد بشكل كبير على الانفاق الحكومي والمشاريع الاستراتيجية في الاقتصاد هي للحكومة.

[14] أمال بر الله، الاستثمار الاجنبي بين الواقع والطموح، دراسة خاصة بالدول العربية خلال التسعينات، مذكرة ماجستير، 2000-2001

ويعتبر الاقتصاد السعودي من ضمن الاقتصاديات الكبيرة وتحتل مرتبة مهمة في مجموعة العشرين لأكبر أهم اقتصاديات في العالم، أما القطاع الخاص فهو قطاع يعتمد على الانفاق الحكومي فإذا انفقت الحكومة داخل الاقتصاد يكون القطاع الخاص المستفيد بشكل كبير على هذا الانفاق.

فالاقتصاد السعودي يعتبر القطاع العام مهم جدا وأكبر من القطاع الخاص فالقطاع العام في الاقتصاد السعودي هو الموظف الأول للمواطنين والمقيمين وهو المحرك الرئيس في الاقتصاد، ويأتي بعد القطاع العام القطاع الخاص ويعتبر أقل من القطاع العام وأقل توظيف وجاءت رؤية السعودية 2030 لتغير هذا النمط الذي طال زمنه.

فأساس رؤية 2030 اقتصاد متنوع ومزدهر يكون القطاع الخاص المحرك الرئيس للاقتصاد وهو الذي يقود عجلة التنمية والنمو الاقتصادي والموظف الأول في الداخل ومعتمد على ذاته بدل أن يكون معتمد على الانفاق الحكومي.

فخلال السنوات الماضية كان الاعتماد على الأكبر على الانفاق الحكومي وكانت العلاقة متذبذبة وغير مستقرة فإذا ارتفع أسعار كان الانفاق الحكومي أكبر ويكون القطاع الخاص المستفيد من هذا الانفاق، اما إذا انخفض أسعار النفط فيقل الانفاق الحكومي ويكون القطاع الخاص في وضع أسوء مما كان قبل.

فرؤية 2030 جوهرها تنويع الاقتصاد بدل ما كان معتمد بشكل كبير على مورد واحد وهو النفط ومن يقود هذا التنويع الاقتصاد هو القطاع الخاص ويكون مشاركته في الناتج المحلي الإجمالي أكبر مما كان ويقود القطاع الخاص النمو الاقتصادي ويكون الموظف الأول بدل ما كان القطاع العام الموظف الأول.

كان القطاع النفطي في الاقتصاد السعودي وما زال أكبر القطاعات في الاقتصاد السعودي ويعتبر أكبر قطاع في الناتج المحلي الإجمالي وبعد رؤية 2030 سوف يكون الناتج المحلي الإجمالي والاقتصاد متنوع ومعتمد على قطاعات أخرى بعيد عن القطاع النفطي.

فالقطاعات الجديدة الذي تعتمد عليها رؤية 2030 هي قطاع السياحة، فالسياحة تعتمد عليها برامج رؤية 2030 لما لها من فرص في الاقتصاد السعودي وطبيعة تضاريس المملكة المتنوعة وهذا القطاع سوف يقود تغيير هيكلة الاقتصاد السعودي ويساعد على تنويع الإيرادات والتوظيف.

والحج والعمرة وقطاع التعدين وقطاع الخدمات وقطاع المالية وقطاع التقني ومشاريع جديدة مثل الطاقة المتجددة وانشاء مدن اقتصادية كبيرة مثل نيوم ومدن سياحية مثل القدية وغيرها من هذه المشاريع الاستراتيجية الذي تساعد على تغيير هيكل الاقتصاد السعودي من معتمد على مورد واحد وهو النفط الى التنويع الذي يحافظ على النمو الاقتصادي ويزدهر فيه التنمية ويخفض فيه معدل البطالة ويساهم القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بشكل أكبر مما كان عليه قبل رؤية 2030.

العدد سبعة وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيلول – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

18- إطار تحليلي لتطور الناتج المحلي الإجمالي السعودي:

رسم بياني 1-1 تطور الناتج المحلي الإجمالي السعودي من عام 2000 الى عام 2021:

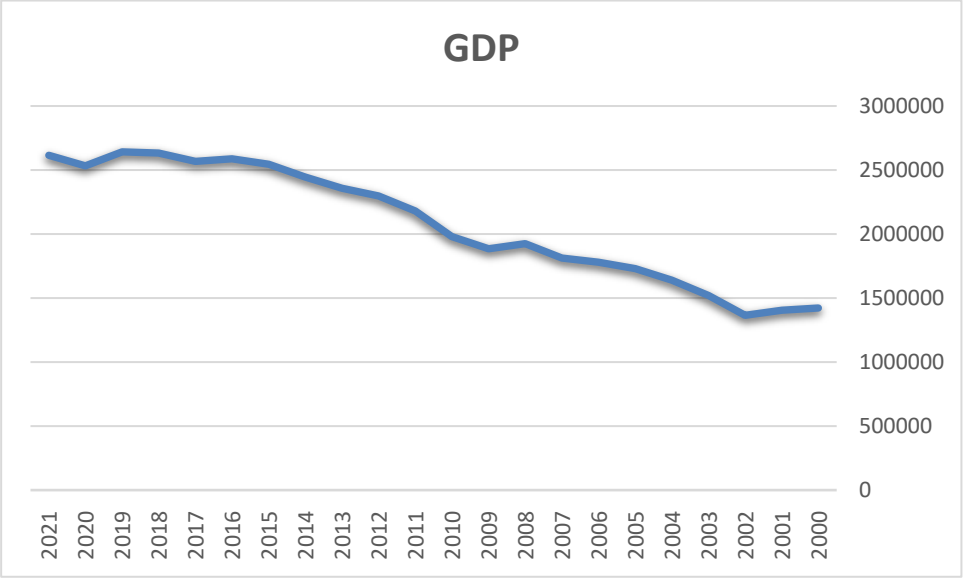

المصدر: الملف الإحصائي السنوي2021، ساما

***الأرقام بالعملة الريال**

نلاحظ في الرسم البياني أعلاه تطور الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية من عام 2000 الى عام 2021

وهذا التطور بشكل إيجابي وعلى سنوات متتالية ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي في السعودي النسبة الأكبر فيه هو القطاع النفطي ويشكل القطاع النفطي حيز كبير من الناتج المحلي الإجمالي وتعتبر المملكة العربية السعودية أكبر المنتجين البترول على مستوى دول العالم وتشكل صادرات السعودية من النفط نسبة كبير من الناتج المحلي الإجمالي وساعدت ارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الماضية على نمو الناتج المحلي الإجمالي السعودي.

نلاحظ في الرسم البياني أعلاه انخفاض الناتج المحلي الإجمالي السعودي خلال عامي 2008 و 2009 بنسبة بسيطة وهذا الانخفاض يعود الى الأزمة المالية العالمية عام 2008 وقد سببت الأزمة المالية العالمية الى انخفاض أسعار البترول بنسبة كبيرة وهذا ما انعكس على الناتج المحلي الإجمالي السعودي بشكل سلبي, وخلال عام 2020 نلاحظ في الرسم البياني أعلاه انخفاض طفيف في الناتج المحلي الإجمالي السعودي وهذا يعود الى أزمة كورونا الذي أثرت بشكل سلبي على أسعار النفط وعلى الإنتاج لهذه الدول وهذا ما انعكس بشكل سلبي على الناتج المحلي الإجمالي السعودي.

العدد سبعة وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيلول – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

19- إطار تحليلي لتطور الناتج المحلي الإجمالي السعودي للقطاع الخاص والقطاع النفطي من عام 2000 الى عام 2021:

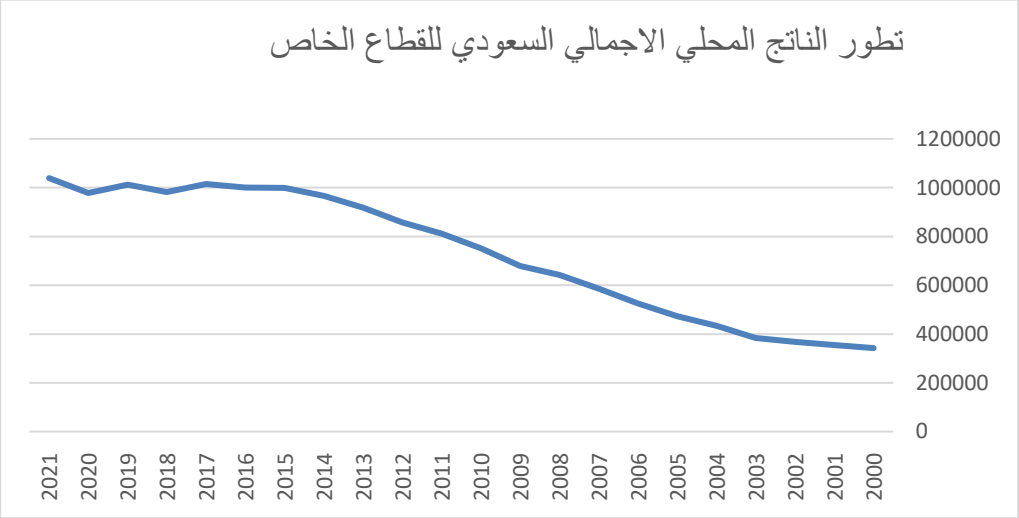

المصدر: الملف الإحصائي السنوي2021، ساما.

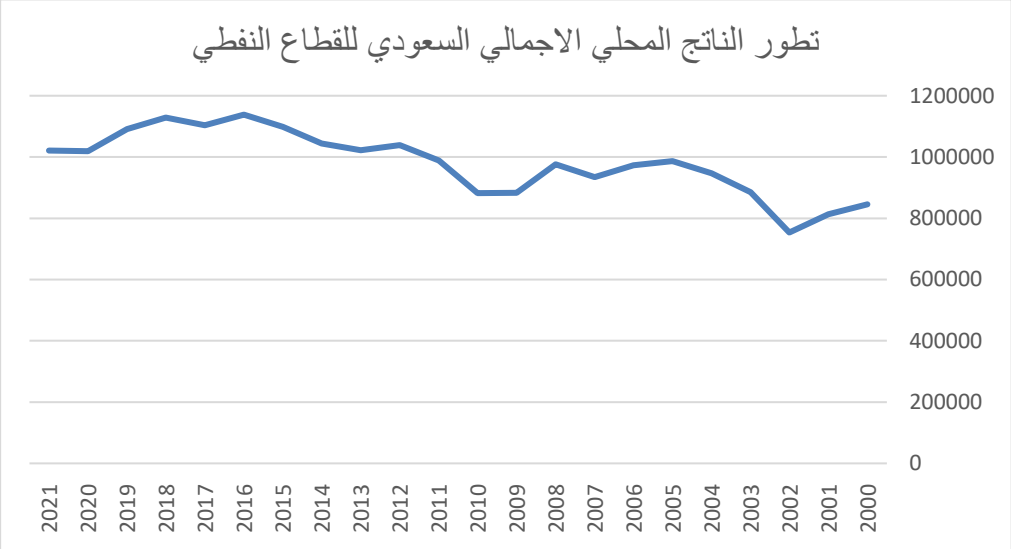

المصدر: الملف الإحصائي السنوي2021، ساما.

نلاحظ في الرسم البياني تطور الإيجابي في القطاع النفطي والقطاع الخاص من عام 2000 الى عام 2021 والنمو في القطاعين النفطي والخاص ساعد على نمو الناتج المحلي الإجمالي وهذا يعود بسبب الزيادة في أسعار النفط خلال سنوات الدراسة.

بالنسبة للقطاع النفطي والقطاع الخاص، فالقطاع الخاص فالمملكة العربية السعودية معتمد بشكل كبير على الانفاق الحكومي والمشاريع الحكومية وقد ساعدت أسعار النفط في السنوات الماضية بزيادة الانفاق الحكومي وهذا الانفاق ساعد على نمو الناتج المحلي الخاص

زيادة متتالية خلال سنوات الدراسة وقد تخلل انخفاض في عام 2009 وهذا الانخفاض يعود بسبب الأزمة المالية العالمية الذي أثرت بشكل كبير على دول العالم.

اما القطاع النفطي فالمملكة العربية السعودية تمتلك طاقة إنتاجية نفطية عالية وتعتبر مورد مهم وآمن للنفط وهذا الطاقة الإنتاجية العالية قد ساعدت السعودية تنتج كميات كبيرة من النفط وهذا الإنتاج قد ساعد على نمو الإنتاج المحلي النفطي خلال سنوات الدراسة وبنسبة متتالية وطبيعة الاقتصاد السعودي معتمد بشكل كبير على مورد واحد وهو النفط.

20- طبيعة الناتج المحلي الإجمالي السعودي:

فالناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية ينقسم الى قسمين:

قطاع نفطي وقطاع غير نفطي، فالقطاع النفطي مع الصناعات التحويلية يشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي وهذه النسبة تصل الى ما يقارب 62% من الناتج المحلي الإجمالي، وبهذا اهتمت رؤية 2030 على التركيز على القطاع الخاص والزيادة النسبة الى ما يقارب 65% من الناتج المحلي الإجمالي.

يوجد فرص كبير في زيادة نسبة القطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي الى ما يقارب 65% وهذه الفرص تكمن في قطاعات واعدة كانت في السابق غير مستغلة ومع رؤية 2030 سوف تساعد القطاعات الواعدة في زيادة نسبة مشاركة القطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي.

21- تحليل تطور مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي:

تمثيل البياني لتطور مساهمة القطاع الخاص غير نفطي من الناتج المحلي الإجمالي السعودي من عام 2000 الى 2021.

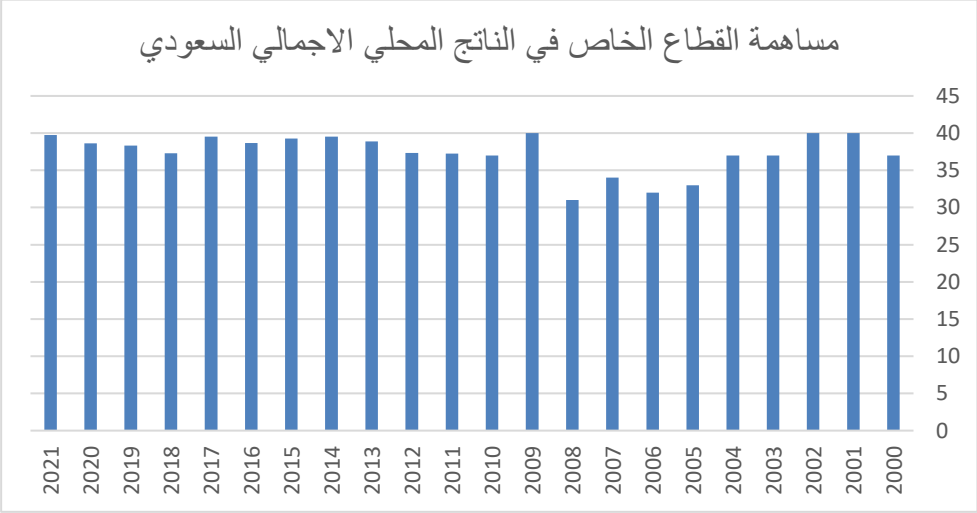

المصدر: الملف الإحصائي السنوي2021، ساما.

في الرسم البياني أعلاه يوضح تطور مساهمة القطاع الخاص غير النفطي في المملكة العربية السعودية من فترة 2000 الى فترة 2021 وهذه الفترة هي موضع دراسة البحث وكان متوسط ما بين 35 و38% من الناتج المحلي الإجمالي.

القطاع الخاص غير نفطي يعتبر مساهمته من الناتج المحلي الإجمالي قليل نوعا ما، ومن هنا بدأت اهتمام رؤية 2030 في رفع مساهمة القطاع الخاص غير نفطي الى 65% من الناتج المحلي الإجمالي السعودي في 2030.

فالقطاع الخاص السعودي غير النفطي يوجد لديه فرص كبيرة في رفع المساهمة من الناتج المحلي الإجمالي، فمثلا القطاع السياحي كان قبل رؤية 2030 مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي قليل وهذا القطاع يعتبر جديد في الاقتصاد السعودي ولديه الفرصة الكبيرة في المساهمة في الناتج، ويوجد قطاع التعدين، وقطاع الخدمات المالية، وقطاع الطاقة المتجددة كل هذه القطاع سوف تشكل بشكل إيجابي حافز قوي ومحفز لرفع مساهمة القطاع الخاص الى هدف رؤية المملكة 2030 بنسبة 65% من الناتج المحلي الإجمالي.

ورفع المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي سوف يولد فرص كبيرة للوظائف ويساهم في تخفيض معدل البطالة وتحسين مستوى المعيشة.

- **رسم بياني يوضح معدل نمو القطاع الخاص ومعدل نمو القطاع النفطي للملكة العربية السعودية من عام 2000 الى عام 2021:**

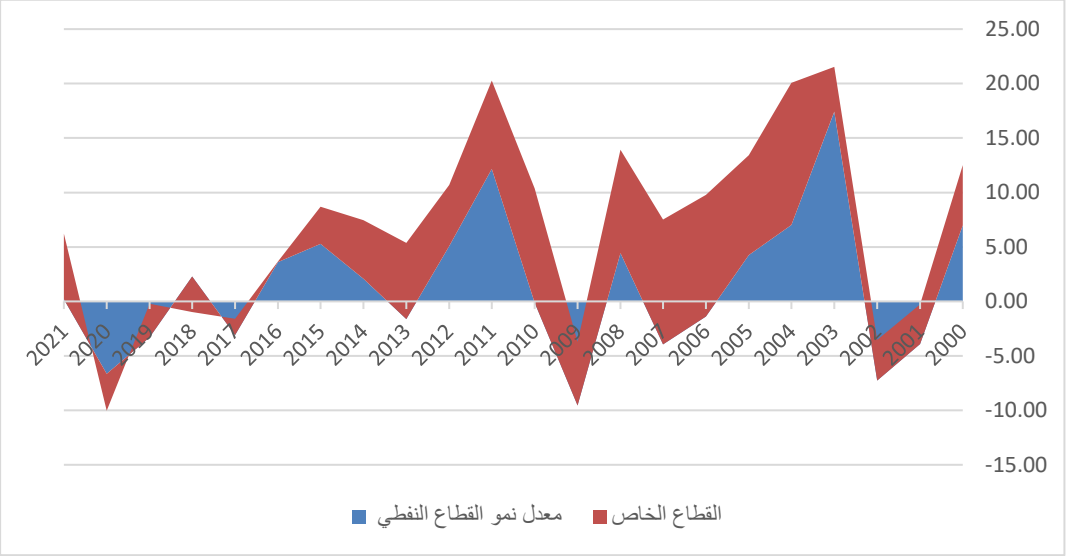

المصدر: الملف الإحصائي السنوي 2021، ساما.

في الرسم البياني يوضح معدل نمو القطاع الخاص ومعدل نمو القطاع النفطي للاقتصاد السعودي من فترة 2000 إلى 2021.

نلاحظ في الرسم البياني أعلاه يوجد علاقة طردية ما بين معدل نمو القطاع الخاص ومعدل نمو القطاع النفطي، في عام 2003 سجل القطاع النفطي والقطاع الخاص نمو بمعدلات عالية ومن ثم حصل انخفاض في معدلات النمو من بعد عام 2004 في القطاع النفطي والقطاع الخاص.

في عام 2010 حصل نمو في القطاعين النفطي والخاص ومن ثم في عام 2012 حصل هبوط في القطاع النفطي والقطاع الخاص وبهذا نستنتج بوجود علاقة طردية ما بين القطاع النفطي والقطاع الخاص خلال سنوات الدراسة بسبب طبيعة الاقتصاد السعودي واعتماده بشكل كبير على القطاع النفطي والايرادات المتحصلة من القطاع النفطي.

- **رسم بياني يوضح معدل نمو القطاع غير النفطي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للملكة العربية السعودية من عام 2000 الى عام 2021:**

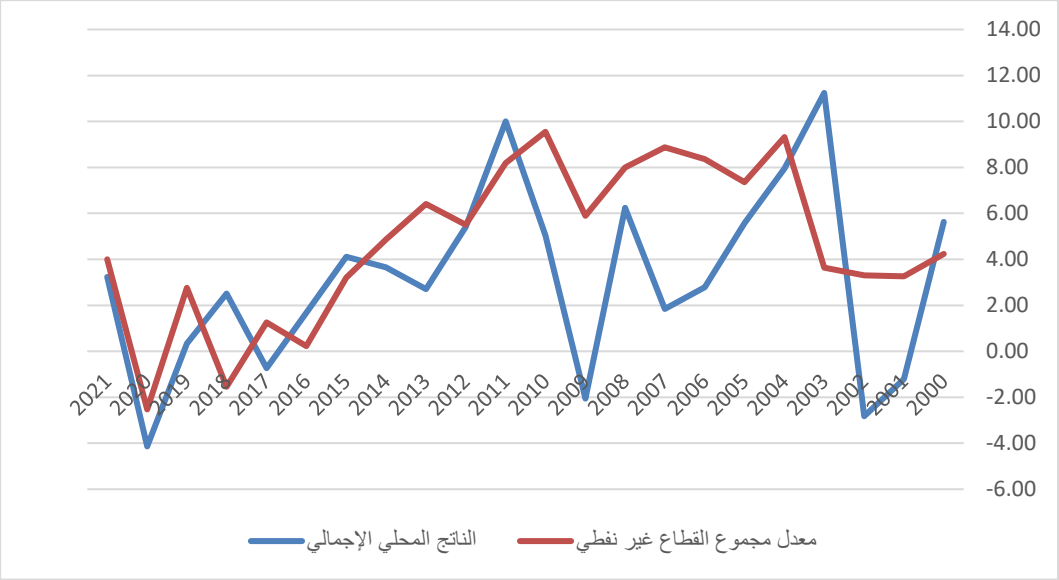

المصدر: الملف الإحصائي السنوي 2021، ساما.

في الرسم البياني يوضح معدل نمو القطاع غير النفطي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية من عام 2000 إلى عام 2021.

عام 2002 حصل صعود في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي حصل صعود في معدل القطاع غير النفطي، وفي عام 2004 حصل هبوط في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السعودي وبالتالي حصل هبوط معدل نمو القطاع غير النفطي، ومن عام 2011 إلى عام 2018 نلاحظ هبوط في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي السعودي ومعدل نمو القطاع غير النفطي ومن هذا نستنتج وجود علاقة طردية ما بين القطاع غير النفطي والناتج المحلي الإجمالي السعودي؛ فإذا حصل نمو في الناتج المحلي الإجمالي السعودي يحصل نمو في القطاع غير النفطي، واذا حصل هبوط في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فيحدث هبوط في نمو معدل القطاع غير النفطي.

العدد سبعة وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيلول – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

- **رسم بياني 1-5 يوضح معدل نمو القطاع الخاص ومعدل نمو القطاع النفطي للملكة العربية السعودية من عام 2000 الى عام 2021:**

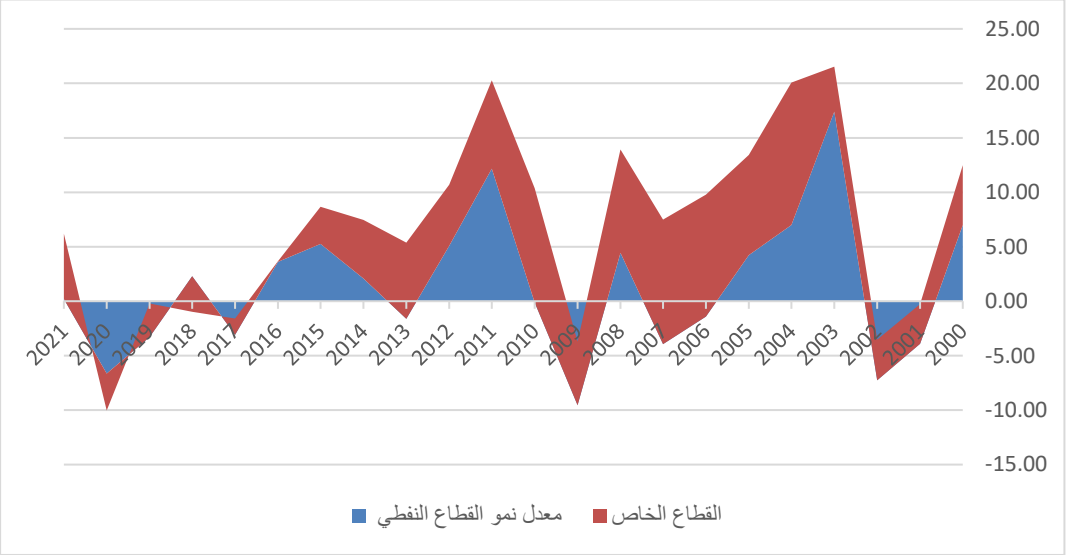

المصدر: الملف الإحصائي السنوي 2021، ساما.

في الرسم البياني يوضح معدل نمو القطاع الخاص ومعدل نمو القطاع النفطي للاقتصاد السعودي من فترة 2000 إلى 2021.

نلاحظ في الرسم البياني أعلاه يوجد علاقة طردية ما بين معدل نمو القطاع الخاص ومعدل نمو القطاع النفطي، في عام 2003 سجل القطاع النفطي والقطاع الخاص نمو بمعدلات عالية ومن ثم حصل انخفاض في معدلات النمو من بعد عام 2004 في القطاع النفطي والقطاع الخاص.

في عام 2010 حصل نمو في القطاعين النفطي والخاص ومن ثم في عام 2012 حصل هبوط في القطاع النفطي والقطاع الخاص وبهذا نستنتج بوجود علاقة طردية ما بين القطاع النفطي والقطاع الخاص خلال سنوات الدراسة بسبب طبيعة الاقتصاد السعودي واعتماده بشكل كبير على القطاع النفطي والايرادات المتحصلة من القطاع النفطي.

- **رسم بياني يوضح معدل نمو القطاع غير النفطي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للملكة العربية السعودية من عام 2000 الى عام 2021:**

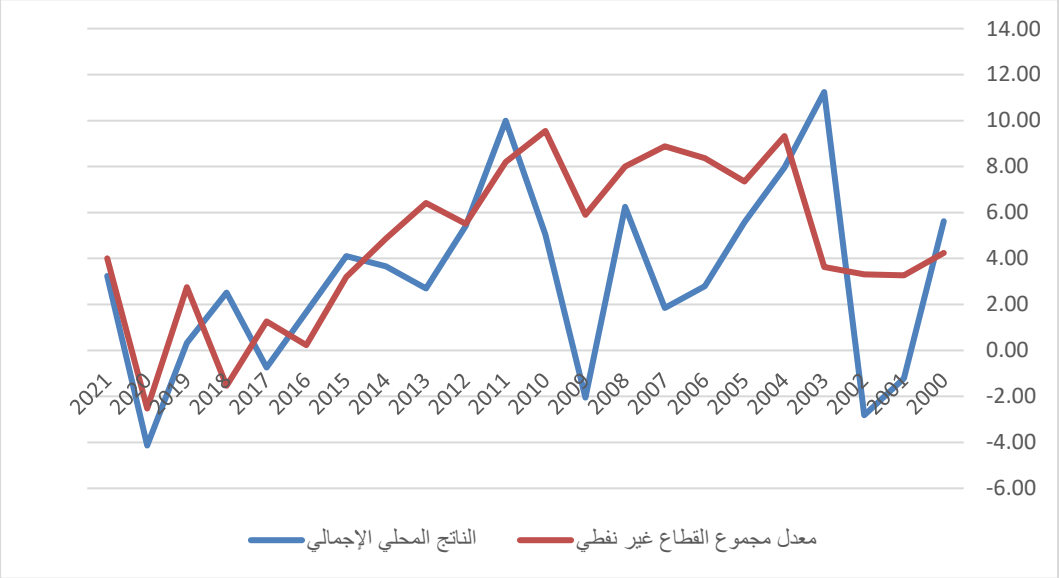

المصدر: الملف الإحصائي السنوي 2021، ساما.

في الرسم البياني يوضح معدل نمو القطاع غير النفطي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية من عام 2000 إلى عام 2021.

عام 2002 حصل صعود في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي حصل صعود في معدل القطاع غير النفطي، وفي عام 2004 حصل هبوط في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السعودي وبالتالي حصل هبوط معدل نمو القطاع غير النفطي، ومن عام 2011 إلى عام 2018 نلاحظ هبوط في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي السعودي ومعدل نمو القطاع غير النفطي ومن هذا نستنتج وجود علاقة طردية ما بين القطاع غير النفطي والناتج المحلي الإجمالي السعودي؛ فإذا حصل نمو في الناتج المحلي الإجمالي السعودي يحصل نمو في القطاع غير النفطي، واذا حصل هبوط في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فيحدث هبوط في نمو معدل القطاع غير النفطي.

21- دور المحتوى المحلي في الاقتصاد السعودي وأهميته في تنمية ونمو القطاع لخاص:

من ضمن برنامج رؤية 2030 أنشئ برنامج بما يسمى المحتوى المحلي لتحقيق التنمية الاقتصادية والمساهمة في رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي، ولتطوير القطاع الخاص وتحقيق الاكتفاء المحلي، ورفع الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات السعودي، وخلق الوظائف وتخفيض معدل البطالة.

- **أهداف برنامج المحتوى المحلي السعودي:**
- **تطوير القدرات المحلية:**

تطوير القدرات المحلية من خلال انشاء ومشاركة شركات وطنية وأيدي عاملة وطنية في تصنيع منتجات محليا قادرة على الاكتفاء محليا وتصدير للأسواق الإقليمية والعالمية وهذا ما ينعكس على ميزان المدفوعات وعلى سمعت المنتج المحلي من جودة واتقان والطلب عليه محليا وخارجيا.

- **خلق فرص وظيفية:**

خلق فرص وظيفية من خلال الطلب المحلي وتلبية الطلب المحلي من المنتجات المحلية وعدم الاعتماد على الاستيراد الخارجي وهذا يساعد على الشركات تطوير قدراتها للتصنيع المحلي وهذا ما ينعكس على خفض معدلات البطالة وخلق فرص عمل محليا من خلال الطلب المحلي وعدم الاعتماد على المنتجات الخارجية.

- **تعزيز الاقتصاد الوطني:**

تعزيز الاقتصاد الوطني من خلال تعزيز الطلب الكلي من منتجات مصنوعة محليا وعدم الاعتماد على المنتجات الخارجية وتعزيز قدرة الشركات الوطنية ورفع كفاءتها ورفع كفاءة الابدي الوطنية.

وهذا ينعكس بشكل ايجابي على ميزان المدفوعات السعودي وعلى الناتج المحلي الإجمالي وعلى تخفيض معدل البطالة الى مستويات مقبولة ورفع مشاركة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي.

- **رسم بياني للصادرات النفطية والواردات من عام 2000 الى 2021:**

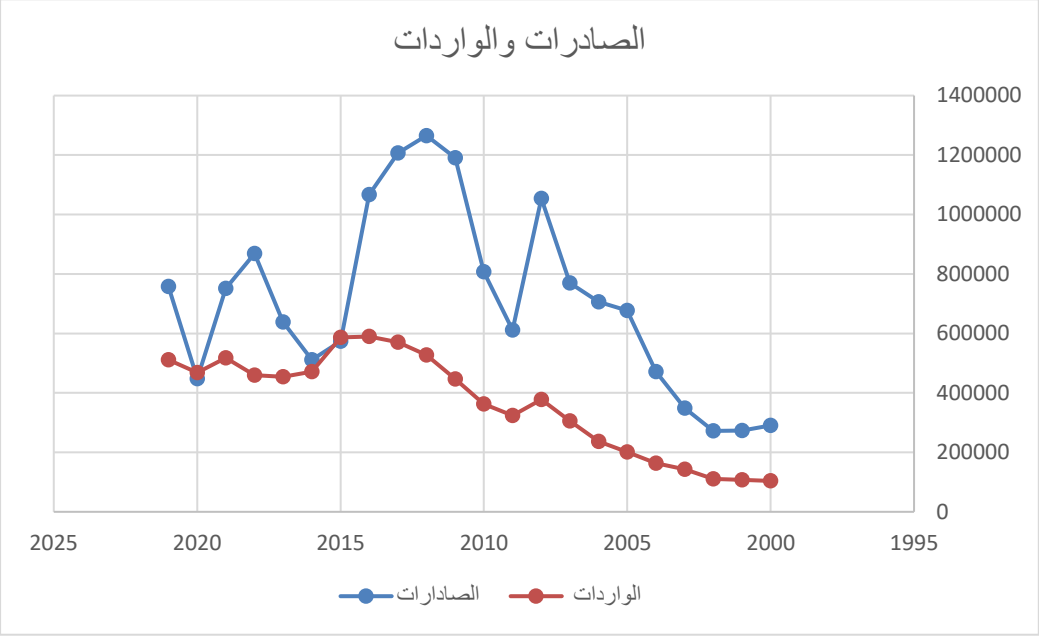

المصدر: الملف الإحصائي السنوي2021، ساما.

في الرسم البياني يوضح الصادرات النفطية والواردات من عام 2000 إلى 2021.

نلاحظ الصادرات النفطية أعلى من الواردات في أغلب السنوات ما عدا عام 2015 توازن الصادرات والواردات وهذا يأتي بسبب ظروف القطاع النفطي في الأسواق الدولية والانخفاض في الأسعار وما صاحبها انخفاض في التصدير.

يأتي دور القطاع النفطي والإنتاج وطبيعة الاقتصاد السعودي المعتمد على تصدير النفط، وهذا ما يفسر ارتفاع قيمة الصادرات النفطية بأعلى من الواردات.

الواردات يأتي من هنا دور المحتوى المحلي الذي أنشأ في عام 2018 الذي يأتي من ضمن أولوياته تعزيز المنتج المحلي وتقليل فاتورة الاستيراد والتشجيع الشركات على التصدير، وهذا ما ينعكس على القطاع الخاص وتنويع الاقتصاد وتعزيز الصادرات غير النفطية وتحسين ميزان المدفوعات وتقليل نسبة البطالة فدور المحتوى المحلي مهم جدا للقطاع الخاص الذي سوف ينشأ صناعات كثيره وكبيره وشركات من هذا البرنامج.

المحور الرابع التحليلي الاحصائي:

- **اختبار التوزيع الطبيعي:**

تم اجراء اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة وكانت نتائج الاختبار كما في الجدول التالي:

جدول اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة.

المتغير	اختبار Jarque– Bera	Probability	التوزيع الطبيعي
نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي GDP	0.449249	0.798816	توزيع طبيعي
مؤشر الأنفاق الاستهلاكي CONSUM	0.169050	0.918949	توزيع طبيعي
نمو اجمالي تكوين رأس المال للقطاع الخاصINVESTM	4.147002	0.125745	توزيع طبيعي
نمو سعر الفائدة RATE	0.247918	0.883416	توزيع طبيعي

Source: EVIEWS.10 results

من الجدول السابق نستطيع القول إن جميع المتغيرات الخاضعة للدراسة تتوزع توزيعاً طبيعياً، حيث أن قيمة Probability المعنوية الإحصائية لكل متغير من المتغيرات أكبر من 0.05 وبالتالي يتم قبول فرضية أن كل متغير من المتغيرات يخضع للتوزيع الطبيعي.

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
العدد سبعة وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيلول – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

- **إحصاءات وصفية لمتغيرات الدراسة:**

يمثل الجدول التالي الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة حيث يوضح الوسط الحسابي والوسيط وأعلى قيمة وأدنى قيمة والانحراف المعياري والالتواء والتفرطح لكل متغير من المتغيرات.

جدول الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة.

	GDP	CONSUM	INVESTM	RATE
Mean	56489.24	71190.93	23780.29	−0.247669
Median	64576.00	75933.09	20032.00	−0.058957
Maximum	198015.0	181756.4	84872.13	1.851829
Minimum	−109314.0	−64857.35	−100595.1	−2.312151
Std. Dev.	73067.44	62497.84	45070.96	1.064344
Skewness	−0.347497	−0.012267	−0.975278	−0.248959
Kurtosis	2.825615	2.561140	3.966831	2.811817

Source: EVIEWS.10 results

- **حساب معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة:**

جدول مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة

	GDP	CONSUM	INVESTM	RATE
نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي GDP	1**			
نمو الانفاق الاستهلاكي CONSUM	0.452**	1**		
نمو اجمالي تكوين رأس المال للقطاع الخاص INVESTM	0.597**	0.677**	1**	
نمو سعر الفائدة RATE	0.455**	0.15**	0.133**	1**

العدد سبعة وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيلول – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

من الجدول (3) السابق نلاحظ أن جميع معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع طردية ومعنوية، حيث نلاحظ علاقة الارتباط بين المتغيرات التابعة (نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي GDP) والمتغيرات المستقلة الثلاث (نمو الانفاق الاستهلاكي CONSUM ونمو اجمالي تكوين رأس المال للقطاع الخاصINVESTM ونمو سعر الفائدة RATE) هي علاقة طردية ومعنوية وهذا يتوافق مع الطبيعة الاقتصادية لهذه المتغيرات.

كلما زادت قيمة المتغيرات المستقلة التي تعبر عن نشاط ومساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني كلما زاد نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والذي يمثل أحد أهم مؤشرات النشاط الاقتصادي الوطني.

- **اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.**

Variables		Level			First Difference			درجة الاستقرار
		Intercept	Trend & Intercept	None	Intercept	Trend & Intercept	None	
GDP		−2.860	−2.861	–	–	–	–	عند الفرق الأول
CONSUM		−2.701	−2.556	−0.437	–	–	–	عند الفرق الأول
INVESTM		−2.895	−3.098	–	–	–	–	عند الفرق الأول
RATE		–	–	–	–	–	–	عند المستوى
Critical values	1%	−3.809	−4.498	−2.686	−3.857	−4.572	−2.700	
	5%	−3.021	−3.659	−1.959	−3.040	−3.691	−1.961	
	10%	−2.650	−3.269	−1.608	−2.661	−3.287	−1.607	

Source: EVIEWS.10 results

حيث يبين الجدول أن جميع متغيرات الدراسة مستقرة عند الفرق الأول I(1)، ماعدا المتغير RATE نمو معدل سعر الفائدة مستقر عند المستوى I(0)، مما يعني أن النموذج المناسب لاختبار التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة بالنسبة للمتغير التابع نمو الناتج المحلي الإجمالي مع المتغيرات المستقلة هو نموذج **ARDL**، وتم دراسة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة كما يلي:

دراسة العلاقة بين المتغير التابع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مع المتغيرات المستقلة:

كما ذكرنا أن النموذج المناسب لدراسة العلاقة بين المتغير التابع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مع المتغيرات المستقلة هو نموذج ARDL والذي قُدم من قبل بيسران وآخرون (Pesaran et.al) عام (2001).

- **نموذج ARDL بين متغيرات الدراسة:**

يمثل الجدول التالي نموذج ARDL الذي تم اعتماده لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة:

جدول نموذج ARDL

Dependent Variable: GDP

Method: ARDL

Sample (adjusted): 2002 2020

Included observations: 19 after adjustments

Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (2 lags, automatic): CONSUM INVESTM RATE

Fixed regressors: C @TREND

Number of models evalulated: 54

Selected Model: ARDL(2, 2, 0, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	-0.052322	0.204061	-0.256401	0.8034
GDP(-2)	-0.732695	0.195426	-3.749224	0.0046
CONSUM	0.489735	0.267191	1.832898	0.1000
CONSUM(-1)	0.007054	0.196686	0.035864	0.9722
CONSUM(-2)	0.503317	0.218462	2.303912	0.0467
INVESTM	0.461201	0.381108	1.210158	0.2570
RATE	59010.62	12196.68	4.838253	0.0009
RATE(-1)	-22336.42	12581.25	-1.775373	0.1096
C	73663.20	36829.84	2.000096	0.0765
@TREND	-4059.386	2927.016	-1.386868	0.1989

R-squared	0.866066	Mean dependent var	59355.47
Adjusted R-squared	0.732132	S.D. dependent var	74839.70
S.E. of regression	38734.02	Akaike info criterion	24.27224
Sum squared resid	1.35E+10	Schwarz criterion	24.76931
Log likelihood	-220.5863	Hannan-Quinn criter.	24.35637
F-statistic	6.466361	Durbin-Watson stat	2.182045
Prob(F-statistic)	0.005207		

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن النموذج معنوي حيث بلغت قيمة F–statistic (6.4664) بمعنوية Prob(F–statistic) تساوي (0.0052) وهي أقل من 0.05، وكذلك يتمتع النموذج بقدرة تفسيرية مرتفعة جداً حيث بلغ R–squared (0.866) أي أن تغيرات المتغيرات المستقلة في النموذج تفسر أكثر من 86% من تغيرات المتغير التابع، حيث نلاحظ أنه في منهجية نموذج ARDL تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وابطائها بمدة واحدة أو أكثر، أي أن المتغير التابع وهو نمو الناتج المحلي الإجمالي تكتب دالته (معادلته) بقيمه بإبطاء زمني بفترتين وكذلك بدلالة المتغيرات المستقلة بقيمها الحالية وابطائها بمدة واحدة أو أكثر.

تقدير معلمات الأجل الطويل ومعلمة تصحيح الخطأ:

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية (المستقلة)، يتم تقدير معلمات النموذج (ARDL) للأجل الطويل ومعلمة متجه تصحيح الخطأ (VECM) وفق المعادلة الاساسية لنموذج (ARDL) باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) إستناداً إلى عدد فترات الإبطاء المحددة، ولتحديد النموذج الملائم يتم الاعتماد على طريقة (Hendry) الذي ينتقل من العام إلى الخاص، والذي يتمثل في إلغاء متغير الفروق الأُولى لأي متغير تكون القيم المطلقة لإحصاء (t) الخاصة به غير معنوية أي أقل من الواحد الصحيح.

تم تقدير معلمات الأجل الطويل لمتغيرات الدراسة وفق نموذج (ARDL) كما في الجدول التالي:

الجدول (1–15): معلمات الأجل الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t–Statistic	Prob.
CONSUM	0.560278	0.172381	3.250237	0.0100
INVESTM	0.258374	0.238384	1.083853	0.3066
RATE	20545.57	6726.925	3.054230	0.0137

Source: EVIEWS.10 results

حيث يمكن كتابة نموذج الأجل الطويل على الشكل التالي:

GDP = 0.5603*CONSUM + 0.2584*INVESTM + 20545.5742*RATE

نلاحظ من معلمات الأجل الطويل أن أثر المتغير CONSUM نمو الانفاق الاستهلاكي كان طردي ومعنوي عند مستوى معنوية أقل من 0.05 على المتغير التابع وهو نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، وهذه العلاقة بين الانفاق الاستهلاكي ونمو الناتج المحلي الإجمالي الطردية والمعنوية في الأجل الطويل يمكن الاستفادة منها في الوصول إلى مستويات عالية للتنمية يمكن أن تسهم بشكل فعال بدفع عجلة التنمية في المملكة العربية السعودية، أما المتغير INVESTM نمو اجمالي تكوين رأس المال للقطاع الخاص فكان له أثر طردي وغير معنوي على المتغير التابع وهو نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، وهي أيضاً نتيجة تؤكد أن تحسن مؤشر نمو اجمالي تكوين رأس المال للقطاع الخاص يمكن أن ينعكس بأثر إيجابي على التنمية ولكن ضمن معطيات السلسلة الزمنية المدروسة فالأثر غير معنوي، أما المتغير الثالث وهو RATE نمو سعر الفائدة فكان له أيضاً أثر طردي ومعنوي على المتغير التابع وهو نمو الناتج المحلي الاجمالي، مما يدل على أن تحسن نمو معدل سعر الفائدة انعكس بشكل إيجابي على تحسن نمو الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي على التنمية للاقتصاد الوطني.

- **اختبار الفرضيات:**

تم اختبار فرضيات الدراسة بالاعتماد على نتائج النموذج الذي تم اختياره بناءاً على طبيعة البيانات بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة كما يلي:

الفرضية الرئيسة:

هناك أثر لمساهمة القطاع الخاص على الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من عام 2000 إلى 2020.

بعد التأكد من جودة النموذج المستخدم لدراسة العلاقة بين متغير نمو الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع ومؤشرات مساهمة القطاع الخاص وهي (نمو الانفاق الاستهلاكي CONSUM ونمو اجمالي تكوين رأس المال للقطاع الخاص INVESTM ونمو سعر الفائدة RATE) كمتغيرات مستقلة على المدى الطويل يمكن استخدام هذا النموذج لاختبار الفرضية الرئيسة والفرضيات الفرعية التابعة لها، حيث كان النموذج على الشكل التالي:

GDP = 0.5603*CONSUM + 0.2584*INVESTM + 20545.5742*RATE

من خلال العلاقة طويلة الأجل ومعنوية معاملاتها يمكن اختبار الفرضية الاساسية والفرضيات الفرعية

الفرضية الفرعية الأولى: هناك علاقة ايجابية ومعنوية لنمو الانفاق الاستهلاكي على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل.

وفق النموذج طويل الأجل هناك أثر طردي لنمو الانفاق الاستهلاكي على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل وهو معنوي. ونقبل الفرضية الفرعية الأولى.

الفرضية الفرعية الثانية: هناك علاقة ايجابية ومعنوية لنمو اجمالي تكوين رأس المال للقطاع الخاص على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأجل الطويل.

وفق النموذج طويل الأجل هناك أثر طردي لنمو اجمالي تكوين رأس المال للقطاع الخاص على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأجل الطويل وهو غير معنوي. ونقبل الفرضية الفرعية الثانية.

الفرضية الفرعية الثالثة: هناك علاقة ايجابية ومعنوية لنمو سعر الفائدة على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل.

وفق النموذج طويل الأجل هناك أثر طردي لنمو سعر الفائدة على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل وهو معنوي. ونقبل الفرضية الفرعية الثالثة.

4-7 نتائج الدراسة القياسية

يمكن تلخيص أهم النتائج كما يلي:

1. النموذج القياسي المناسب لدراسة العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع ومؤشرات مساهمة القطاع الخاص المتمثلة (نمو الانفاق الاستهلاكي CONSUM ونمو اجمالي تكوين رأس المال للقطاع الخاص INVESTM ونمو سعر الفائدة RATE) كمتغيرات مستقلة على المدى الطويل خلال فترة الدراسة هو نموذج ARDL.
2. وجود علاقة تكامل مشترك بين متغير نمو الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع ومؤشرات مساهمة القطاع الخاص المتمثلة ب(نمو الانفاق الاستهلاكي CONSUM ونمو اجمالي تكوين رأس المال للقطاع الخاص INVESTM ونمو سعر الفائدة RATE)، أي أنه وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.
3. إن أثر كل من نمو الانفاق الاستهلاكي CONSUM ونمو سعر الفائدة RATE على نمو الناتج المحلي الاجمالي طردي ومعنوي عند مستوى معنوية أقل من 0.001.
4. المتغير نمو اجمالي تكوين رأس المال للقطاع الخاص INVESTM له أثر طردي ولكنه غير معنوي عند مستوى معنوية أقل من 5%على المتغير التابع وهو نمو الناتج المحلي الاجمالي.
5. إن معلمة إبطاء حد تصحيح الخطأ ECT قيمتها سالبة ومعنوية وتكشف عن سرعة عودة متغير نمو الناتج المحلي الاجمالي نحو قيمته التوازنية في الأجل الطويل حيث في كل فترة زمنية نسبة إختلال التوازن من الفترة (t-1) عن قيمتها التوازنية.

العدد سبعة وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيلول – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

المحور الخامس النتائج والتوصيات

1 مقدمة:

يوضح هذا الفصل أهم النتائج الذي توصلت إليها الدراسة، وأهم التوصيات الذي يوصي بها الباحث استنادا على النتائج الذي توصلت اليها الدراسة:

2 النتائج:

- القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية يعتبر مشاركته ضعيفة في الناتج المحلي الإجمالي، وما زال دوره ومساهمته في الناتج لا يتجاوز 40% من الناتج المحلي الإجمالي، وفي معظم دول العالم مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي يتجاوز ما بين 70 الى 85% من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي للدولة.
- يتأثر الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية بالقطاع النفطي بشكل أكبر وما يزال القطاع النفطي يؤثر بالنمو الناتج المحلي الإجمالي، ويساهم القطاع النفطي مساهمة أكبر من مساهمة القطاع الخاص وتصل نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي ما يقارب 62% وتهدف رؤية 2030 الى تقليل مساهمة القطاع النفطي وزيادة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بما يقارب 65% بحلول 2030.
- يوجد علاقة طردية ما بين نمو القطاع النفطي ونمو القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة العربية السعودية، ولذلك ما زال القطاع الخاص غير النفطي معتمد بشكل أكبر على القطاع النفطي والتدخل الحكومي من خلال الانفاق على مشاريع الدولة.
- تفوق نمو القطاع النفطي على نمو القطاع الخاص غير النفطي خلال سنوات الدراسة ولهذا يعتبر القطاع النفطي ضعيف في نموه مقارنة بالقطاع النفطي.
- النموذج القياسي المناسب لدراسة العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع ومؤشرات مساهمة القطاع الخاص المتمثلة (نمو الانفاق الاستهلاكي CONSUM ونمو اجمالي تكوين رأس المال للقطاع الخاصINVESTM ونمو سعر الفائدة RATE) كمتغيرات مستقلة على المدى الطويل خلال فترة الدراسة هو نموذج ARDL.
- وجود علاقة تكامل مشترك بين متغير نمو الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع ومؤشرات مساهمة القطاع الخاص المتمثلة (نمو الانفاق الاستهلاكي CONSUM ونمو اجمالي تكوين رأس المال للقطاع الخاصINVESTM ونمو سعر الفائدة RATE)، أي أنه وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.
- يتأثر نمو الانفاق الاستهلاك وأسعار الفائدة بشكل طردي على نمو الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة العربية السعودية في الأجل الطويل وإن أثر كل من نمو الانفاق الاستهلاكي CONSUM ونمو سعر الفائدة RATE على نمو الناتج المحلي الاجمالي طردي ومعنوي عند مستوى معنوية أقل من 0.001.

3- التوصيات:

- تفعيل دور المحتوى المحلي الوطني لما له من أهمية كبيرة في تنشيط القطاعي الإنتاجي وتخفيض الواردات وتخفيض معدل البطالة الى هدف رؤية 2030 بما يقارب 7%.
- انشاء شركات حكومية كبيرة وخصخصتها الى القطاع الخاص بعد نضوج هذه الشركات.

- تشجيع وتسهيل المناخ الاستثماري بكافة أنواعها المحلي والاجنبي لما له من دور كبير في مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي واستقطاب الكفاءات العالية.
- تحفيز الطلب المحلي على المنتجات المحلية والخدمات بكافة أنواعها لما لها من دور كبير في تنشيط القطاع الإنتاجي المحلي وزيادة فاعليته داخل الاقتصاد.
- دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة لتشجيعها على الإنتاج والتوسع داخل الاقتصاد السعودي والتصدير الى الخارج لما لها من أهمية كبرى في النشاط الاقتصادي لهذه الشركات.
- **المراجع العربية:**

د. احمد بامخرمة، د محمود العصيمي 2009 المساعد في مبادئ الاقتصاد الكلي قسم الاقتصاد– كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.

د. فاروق صالح الخطيب، د. عبد العزيز أحمد دياب (2015م) دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية. الكلية، قسم الاقتصاد– كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.

(أ.د. عبد المحمود محمد عبد الرحمن نصر) 2018م (، الاقتصاد الكلي) النظرية المتوسطة (، قسم الاقتصاد بجامعة الملك سعود، الرياض.

د. يوسف الزامل، د. بوعلام،1996م "النظرية الاقتصادية الإسلامية اتجاه تحليلي" دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع المملكة العربية السعودية.

رسالة ماجستير زارع بن حياة، (2016م) دور القطاع الخاص في التنمية بالدول النامية: (الجزائر: بحث كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة باجي مختار عنابة).

ليليا جودي، فريال رابية، (2015) دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل الانفتاح الاقتصادي دراسة حالة رسالة ماجستير جامعة مولود معمري– كلية الحقوق والعلوم السياسية.

كريم بودخدخ، مسعود بودخدخ، 2011 ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الاول بعنوان: دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل الجزائر.

بحث صبر سعود غالي، سعيد شفان جمال حمه،2019 أثر تنويع نشاط القطاعات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة من (1980–2017)، قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة السليمانية العراق.

بحث الزوكوش علياء حسين، علي عبد الله، كاظم احمد بحث (2017) اصلاح وتنمية قدرات القطاع الخاص أداة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادي، السنة الخامسة عشر/ العدد الثلاثون والخمسون سنة.

البنك المركزي السعودي (ساما).

الهيئة العامة للإحصاء السعودي.

الإسكوا الأمم المتحدة.

العدد سبعة وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيلول – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

"Measuring the Impact of Private Sector Contribution to Gross Domestic Product in Kingdom of Saudi Arabia over Period 2000-2021"

Researchers:

Dr. Khalid Al-Deeb
Assistant Professor of Economy
King Abdulaziz University

Ahmed falalh aljuhani
Master Student
King Abdulaziz University

Abstract:

The study aimed to measure the impact of the private sector contribution to the gross domestic product in the Kingdom of Saudi Arabia over the period (2000-2021) through two descriptive, analytical, and standard approaches. The study used the Standard Model (ARDL) methodology, and the dependent variable was gross domestic product, which is an expression of the economic dimension. The independent variables were consumer spending, gross fixed capital formation, and interest rate.

Through standard tests, it was concluded that there is a cointegration relationship between the GDP growth variable as the dependent variable and the private sector contributor indicators (consumer spending growth, total private sector investment growth, and interest rate growth), that there is a long-run equilibrium relationship, and that both growth Both consumer spending and interest rate growth have a direct and significant effect on GDP growth. As for the variable total growth in capital formation for the private sector, it has a direct but not significant impact on the dependent variable, gross domestic product growth. The study found that the Saudi private sector is still affected by the oil sector and its share of GDP in Saudi Arabia is lower compared to the rest of the world.

Keywords: GDP, Economic growth, Gross fixed capital formation, Oil sector, Private sector, Saudi Arabia.